الأمم المتحدة

E/2016/65*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 May 2016
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٦
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦
البند ٥ (ج) من جدول الأعمال
الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٦/٦١ و ١/٦٨، لينظر فيه منتدى التعاون الإنمائي قبل اجتماعه الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين والذي سيعقد في نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. ويستند التقرير إلى العملية التحضيرية التي استمرت على مدى سنتين. ويتضمن الفرع ”أولا“ مقدمة للتقرير وتأطيرا مفاهيميا للتعاون الإنمائي، يشمل الموارد المالية، وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتغيير السياسات العامة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ومن وجهة نظر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، يتناول الفرع ”ثانيا“ الاتجاهات الأخيرة في تدفقات التعاون الإنمائي؛ ويولي اهتمام خاص لتحسين استهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وتوزيعها؛ ومواءمة التعاون والتطور السريع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويناقش الفرع ”ثالثا“ التعديلات اللازمة للتعاون الإنمائي في سياق أهداف التنمية المستدامة والوسائل الفعالة التي يمتلكها التعاون الإنمائي في تنفيذ هذه الأهداف. ويتناول الفرع ”رابعا“ الأدوار المتميزة والمتعاضدة التي يمكن الاضطلاع بها على مختلف الأصعدة – المحلي والوطني والإقليمي والعالمي – بشأن الرصد والاستعراض والمساءلة فيما يتعلق بالتزامات التنمية في إطار خطة عام ٢٠٣٠. ويسلط الفرع ”خامسا“ الضوء على التوصيات والاستنتاجات الرئيسية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

080616 080616 16-07561 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يوفر منتدى التعاون الإنمائي حيزا عالميا للحوار الشامل للجميع والقائم على الأدلة بشأن سياسات التعاون الإنمائي. ويركز المنتدى على تبادل المعارف والتعلم المتبادل من أجل تحسين نتائج التنمية المستدامة وتيسير الاتساق في السياسات الإنمائية وعبر مختلف الجهات الفاعلة وأنشطتها[(١)]. ويجمع المنتدى بين صناع القرار والخبراء من البلدان النامية والمتقدمة النمو والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والسلطات المحلية والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص. وهو مفتوح لجميع الدول الأعضاء ويمثل إحدى المهام الأساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يضطلع بدور رئيسي على الصعيد العالمي في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(٢)] وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[(٣)].

٢ - ويستند هذا التقرير إلى العملية التحضيرية التي استمرت لمدة عامين للاجتماع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦، الذي سيعقد يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، ويجمع بين العمل التحليلي وإشراك أصحاب المصلحة والندوات التحضيرية الرفيعة المستوى التي عقدت في جمهورية كوريا (٨-١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥)، وأوغندا (٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) وبلجيكا (٦-٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦)[(٤)]. ويتمثل الهدف من دورة المنتدى للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ فيما يلي: (أ) استكشاف كيفية استجابة التعاون الإنمائي للاحتياجات والتحديات في البلدان النامية، مع التركيز على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة؛ (ب) دراسة التحديات والفرص المتعلقة بتزايد تعقيد مشهد التعاون الإنمائي، بما في ذلك الدور المتطور للمساعدة الإنمائية الرسمية وضرورة تحقيق المواءمة بين الجهات الفاعلة وجميع الوسائل المتاحة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ (ج) تعزيز الحوار بشأن

---

(١) قامت الجمعية العامة بإنشاء المنتدى الإنمائي في قرارها ١٦/٦١.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٣) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

(٤) أجريت الأبحاث لهذا التقرير من خلال سلسلة موجزات منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦، وهي متاحة من: www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/dcf/policy-brief-dcf-2016.pdf ويعتمد التقرير أيضا على البحث المستقل والتحليل الذي أجرته المبادرات الإنمائية (انظر الموجزات رقم ٢ و ١٣ و ١٥). وتتوفر ملخصات الندوة على النحو التالي: جمهورية كوريا: www.un.org/en/ecosoc/newfunct/pdf15/dcfrok_summary.pdf أوغندا: www.un.org/en/ecosoc/newfunct/pdf15/dcfuganda_official_summary.pdf بلجيكا: www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/dcf/dcfbelgium-hls-summary.pdf.

السياسات بين الشركاء من بلدان الجنوب في مجال التعاون الإنمائي؛ (د) توفير مزيد من التوجيه بشأن الرصد والاستعراض والمساءلة فيما يتعلق بالتزامات التعاون الإنمائي على جميع الأصعدة.

٣ - ويتمثل الموضوع الرئيسي الذي سينبثق من العملية التحضيرية في أهمية التعاون الإنمائي وإمكاناته الهائلة التي تعرّف على نطاق واسع، بأنها أداة دافعة للتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠.

ثانيا - الاتجاهات الراهنة

٤ - توفر خطة عام ٢٠٣٠، إلى جانب برنامج عمل أديس أبابا، واتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٥] وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، إطارا شاملا للتعاون الإنمائي. وأدت العملية الاستطلاعية التي تم الاضطلاع بها في بداية دورة منتدى التعاون الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ إلى إنتاج تعريف عملي للتعاون الإنمائي كنشاط يهدف صراحة إلى دعم أولويات التنمية الوطنية أو الدولية، ليس مدفوعا في المقام الأول بالربح، لصالح البلدان النامية ويستند إلى علاقات تعاونية تسعى إلى تعزيز ملكية البلدان النامية لزمام أمورها. ولا يرمي هذا التعريف لمجرد القياس، بل أن يكون بمثابة إطار مفاهيمي للمساعدة على تحديد البارامترات لمناقشة أغراض وخصائص وأنواع التعاون من أجل التنمية في سياق أهداف التنمية المستدامة[٦].

٥ - ومن هذا المنطلق، يستلزم التعاون الإنمائي مجالا واسعا من العمل الدولي يضم عدة طرائق: الموارد المالية، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتغيير السياسات (على سبيل المثال، من أجل ضمان اتساق السياسات الداخلية والمساعدة على معالجة القضايا المنهجية العالمية) والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين[٧]. وتتسم جميع هذه العناصر بأهمية حيوية، نظرا لضخامة حجم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونطاق الدعم اللازم لتنفيذها. وبالرغم من إيلاء قدر كبير من التركيز بشكل مناسب على المقدار الذي

---

(٥) FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/CP.21، المرفق.

(٦) Alonso, and Jonathan Glennie, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 1, "What is development cooperation?" وفي التقرير الحالي، تم تعديل التعريف ليشمل الأنشطة التي ليست مدفوعة بالربح في المقام الأول.

(٧) انظر التقرير الافتتاحي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، "خطة عمل أديس أبابا: التزامات وإجراءات الرصد" (٢٠١٦)، الفصلان الثاني - جيم، والثاني - زاي.

لم يسبق له مثيل للموارد المالية اللازمة[٨]، فإن أهداف التنمية المستدامة تسلط المزيد من الضوء على أهمية الأشكال غير المالية للتعاون الإنمائي. ويتناول هذا الفرع من التقرير الاتجاهات الراهنة في الموارد المالية من أجل التعاون الإنمائي، وتحسين استهداف المساعدة الإنمائية الرسمية ومواءمة التعاون والاتجاهات والتطورات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ألف - الاتجاهات في تدفقات التعاون الإنمائي

٦ - لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية دافعا فريدا وهاما للتعاون الإنمائي. وهي متاحة للدول التي لديها إمكانية محدودة للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. والمساعدة الإنمائية الرسمية هي الشكل الوحيد للتمويل العام الدولي الذي يستهدف صراحة تعزيز تنمية البلدان النامية ورفاهها[٩]، مما يميزها عن غيرها من أشكال التمويل الحكومي الدولي الذي قد يكون مدفوعا بعوامل أخرى، مثل أداء الصادرات للبلدان المقدمة للمساعدة[١٠].

٧ - وعلى الرغم من أن التعاون الإنمائي يوفر عوامل متعددة لدفع ودعم التنفيذ، فإنه ليس هناك بديل عن الوفاء بالالتزامات الحالية التي تم التعهد بها لأقل البلدان نموا والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة[١١]. ولكي يتمكن شركاء التنمية من بلوغ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية أو تجاوزها، بما في ذلك بالنسبة لأقل البلدان نموا، هناك موجز سياساتي صدر مؤخرا[١٢] يسلط الضوء على أهمية دعم دافعي الضرائب المحلية والجهات المستهدفة، والقيادة الملتزمة بالتنمية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي على وضعية التعاون الإنمائي في العمليات الوطنية[١٣].

---

(٨) انظر تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، متاح من: www.un.org/esa/ffd/documents/ICESDF.pdf.

(٩) للاطلاع على تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية، انظر: www.oecd.org/dac/stats/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm.

(١٠) انظر Tim Strawson and others, Development Cooperation Forum Policy Brief No. 2, "Improving ODA allocation for a post-2015 world" (2016).

(١١) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، الفقرات ١٠، و ٥١، و ٥٢؛ والقرار ١/٧٠، الفقرات ٦٠-٧١.

(١٢) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦ موجز سياسات منتدى التعاون الإنمائي رقم ١٢، "الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي تم تنشيطها وتعديل التعاون الإنمائي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة".

(١٣) على سبيل المثال، الإصلاح التشريعي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لضمان الالتزام الوطني بالوفاء بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية. انظر www.gov.uk/government/news/international-development-official-development-assistance-target-bill-2015-receives-royal-assent.

٨ - ومنذ عام ٢٠٠٠، زاد صافي المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة ٨٣ في المائة بالقيمة الحقيقية[١٤]، في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ما زالت تترع إلى الركود في السنوات الأخيرة (انظر الشكل الأول)[١٥]. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية للحالات غير الطارئة في عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى زيادة المساعدات الإنسانية وإلى التكاليف المتعلقة باللاجئين في البلدان المانحة الناجمة عن التراعات وحالات الطوارئ الأخرى (انظر الشكل الثاني). وفي حين أن البيانات الجزئية لعام ٢٠١٥ تبين أن المساعدة الإنمائية الرسمية للحالات غير الطارئة لا تزال مستقرة، فإن التأثير المحتمل لزيادة تلك التكاليف في البلدان المانحة على المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة للتنمية المستدامة يحتاج إلى رصد دقيق[١٦]. وسيبدأ ضمان تعزيز الروابط بين التعاون الإنمائي والمعونات الإنسانية وتشجيع الاستثمارات العامة في مجال بناء القدرة على التكيف في نقل الدعم الدولي إلى تنسيق جديد أكثر انسجاما[١٧].

(١٤) انظر www.oecd.org/dac/stats/ODA-2015-detailed-summary.pdf.

(١٥) شركاء التنمية التالية أسماؤهم ليسوا أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية: الاتحاد الروسي، وإستونيا، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وتايلند، وتركيا، ورومانيا، والصين، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، والكويت، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة العربية السعودية، وهنغاريا. وقد بدأ معظم هذه البلدان في تقديم التقارير عام ٢٠٠٠.

(١٦) نظر البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بشأن التخفيضات المقترحة في المساعدات الإنمائية، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

(١٧) انظر أيضا تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل المساعدات الإنسانية المقدم إلى الأمين العام، ''من المهم جدا ألا نفشل - معالجة الفجوة في تمويل المساعدات الإنسانية''. (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، الذي صدر قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول، تركيا يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦.

الشكل الأول

اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية

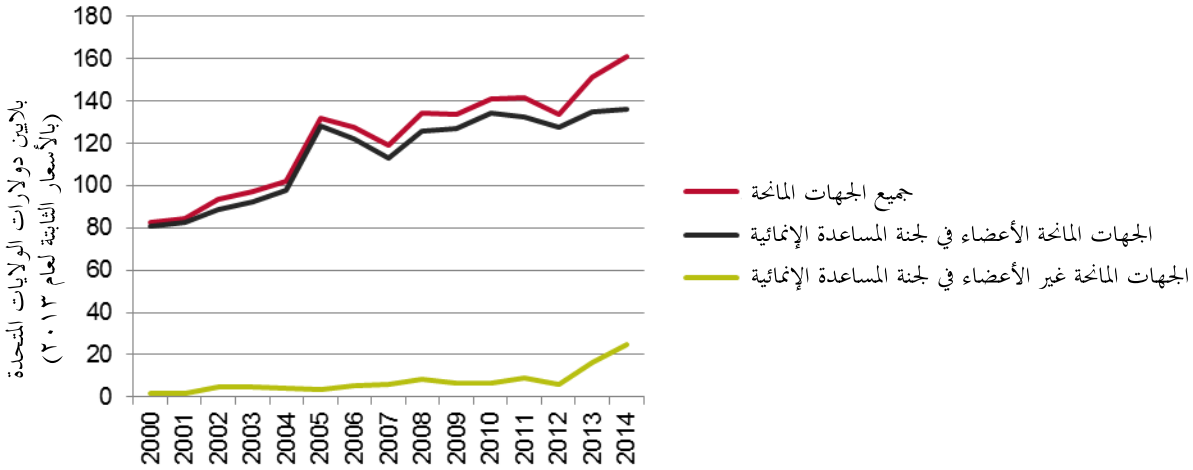

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦) بيانات لجنة المساعدة الإنمائية.

الشكل الثاني

زيادة حصة المساعدات الطارئة في المساعدة الإنمائية الرسمية

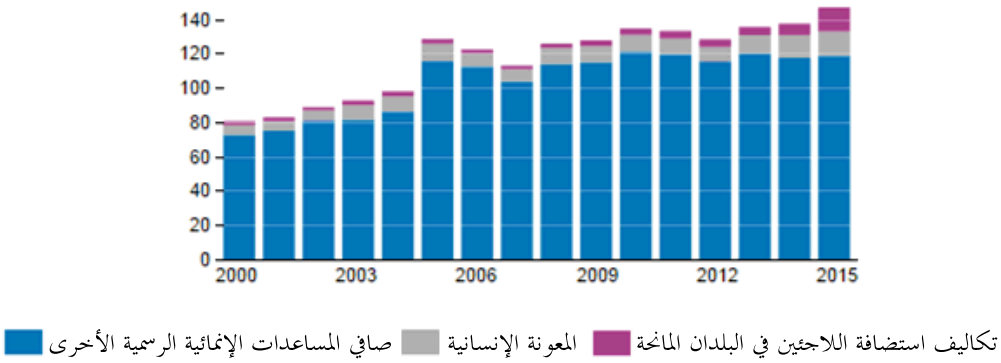

المصدر: المبادرات الإنمائية بالاستناد إلى بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩ - ولا تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية إلا نسبة صغيرة جدا من المزيج الكلي للموارد المتاحة للبلدان النامية للاستثمار في التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٤، تم تجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البلدان النامية التي بلغت (١٦٠ بليون دولار)[١٨] إلى حد كبير بالموارد المحلية العامة (٥,٣ تريليون دولار)[١٩]، التي تعتبر حتى الآن أكبر الموارد المتاحة من حيث القيمة الإجمالية؛ ومع ذلك، تبين الأبحاث التي أجريت مؤخرا أنها تميل إلى أن تكون أقل في البلدان التي يكون فيها عمق الفقر أعظم (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

يكون مقدار نصيب الفرد الفقير من المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى حيث يكون عمق الفقر أقل

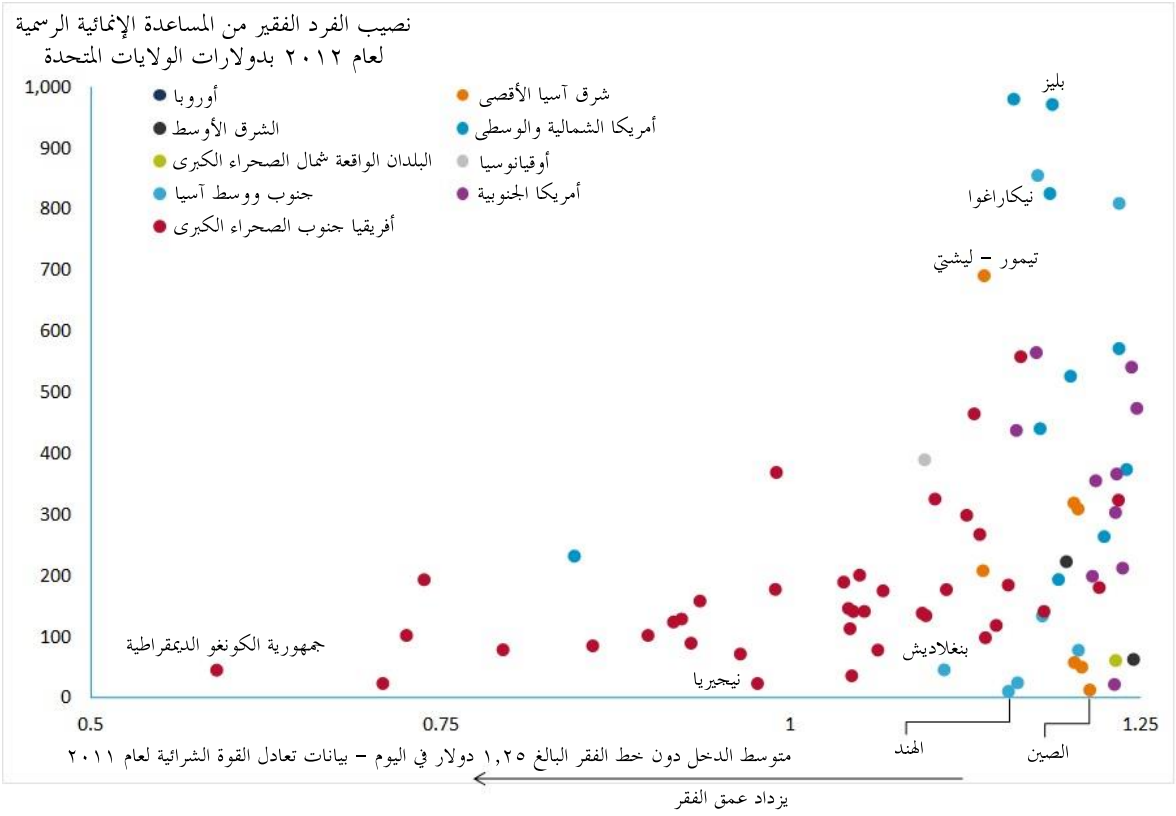

* المصدر: تقرير المبادرات الإنمائية: ”الاستثمارات للقضاء على الفقر لعام ٢٠١٥“.

(١٨) مبادرات التنمية القائمة على نظام إبلاغ الدائنين المعتمد لدى لجنة المساعدة الإنمائية.

(١٩) تعرف بأنها مجموع الإيرادات من غير المنح التي جمعتها حكومات البلدان النامية. المصدر: تقرير المبادرات الإنمائية، ”الاستثمارات للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥“.

١٠ - ولا تتوفر تقديرات رسمية لأنشطة الكيانات الخاصة (المؤسسات الخيرية، والعمل الخيري للشركات) التي تهدف في المقام الأول لدعم التنمية الوطنية أو الدولية بدلا من تحقيق الربح وتنطوي على نقل الموارد إلى البلدان النامية[٢٠]. وهذا جزء من اتجاه أوسع يعمل بموجبه بعض الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على تكييف نماذج أعمالهم التجارية لتكون أكثر انسجاما مع أهداف التنمية المستدامة. وبلغت التقديرات المتحفظة لهذه التدفقات الخاصة للتعاون الإنمائي ٤٥ بليون دولار في عام ٢٠١١[٢١]، أي ما يعادل ثلث مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية عن العام نفسه.

١١ - ويعتبر مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية إذا أضيف إلى التدفقات من كيانات القطاع الخاص أصغر لكنه مع ذلك هام، حيث تشير بعض التقديرات إلى أنه يبلغ ٢٠ بليون دولار أو أكثر[٢٢]. وليس هناك أدلة كافية بشأن ما إذا كان ''المزج'' يؤدي إلى تعبئة تدفقات خاصة إضافية، ودعم أولويات التنمية المستدامة الوطنية أو زيادة تأثير التنمية المستدامة[٢٣].

١٢ - تشير آخر إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢٤]، إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٥ بلغت ٢٥ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٤ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٤، وذلك بعد الاتجاه التنازلي الذي استمر لعدة سنوات. ويشير المصدر نفسه إلى أن المعونة القابلة للبرمجة القطرية إلى أقل البلدان نموا وبلدان أخرى منخفضة الدخل قد ارتفعت في عام ٢٠١٥ بنسبة ٣ في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٣٩,٨ بليون دولار، في حين تشير

---

(٢٠) انظر Matthew Martin, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 7, "Private and blended development cooperation: assessing their effectiveness and impact for achieving the SDGs". On the relevant provisions of the Addis Ababa Action Agenda, see also the report of the Inter-Agency Task Force on Financing for Development (انظر الحاشية ٧)، in particular pp. 54, 55, 67 and 68.

(٢١) تقرير المبادرات الإنمائية، ''الاستثمارات للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥''.

(٢٢) انظر Martin, 2016 Development Cooperation Forum Policy Briefs, No. 7 (انظر الحاشية ٢٠). ويتناول الموجز التعاون الإنمائي المختلط على النحو المحدد في خطة عمل أديس أبابا، على أنه يمثل التمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص بشروط غير ميسرة، الذي يمكن أن يتم من خلال: المنح أو القروض أو مساهمات الأسهم التي يتم مزجها مع التدفقات الخاصة؛ ومن خلال وسائل مثل الضمانات، التي تستخدم لتشجيع التدفقات الخاصة عن طريق تقاسم المخاطر أو التخفيف من حدتها. كما يتناول الموجز تدفقات التعاون الإنمائي العامة والخاصة التي ''لا تسعى إلى الربح''.

(٢٣) انظر على سبيل المثال، Griffith et al., 2014, Financing for Development post-2015: Improving the Contribution of PrivateFfinance, commissioned by the European Parliament.

(٢٤) انظر www.oecd.org/dac/stats/ODA-2015-detailed-summary.pdf.

الاسقاطات المتوقعة للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ إلى أن مستويات المعونة القابلة للبرمجة القطرية ستتراجع في حالة بعض أقل البلدان نموا.

١٣ - وقد أخذت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في الانخفاض منذ عام ٢٠١٠، وزادت في عام ٢٠١٤ عن ٤ بلايين دولار، ويتطلب هذا الأمر إيلاء هذه البلدان اهتماما خاصا ورصدها رصدا دقيقا، نظرا لأوجه ضعفها الهيكلي[٢٥]. أما المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان المتضررة من النزاعات أو الهشاشة التي لا توجد بشأنها غاية معترف بها دوليا، فقد راوحت هي أيضا مكانها نسبيا خلال السنوات الأخيرة، حيث ظلت قيمتها الحقيقية منذ عام ٢٠٠٦ وفي كل عام من الأعوام التي تلته في حدود ٥٠ بليون دولار[٢٦].

١٤ - وتمثلت أهم التحولات التي استجدت بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ في أنماط مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية بحسب القطاعات في الانخفاض الذي طرأ في قطاعي تخفيف عبء الديون ودعم الميزانية العامة، وهو انخفاض يعزى في كلتا الحالتين إلى تغييرات كبيرة طرأت على المدفوعات التي تقدمها إلى هذين القطاعين بضعة بلدان مانحة[٢٧]. وتستدعي الحاجة رصد هذا الاتجاه الذي استجد في الآونة الأخيرة والبعيد عن النهج القائمة على برامج، كالنهج القائم على دعم الميزانية، رصدا دقيقا للتأكد من أنه لا يقوض التقدم الكبير المحرز في تحسين فعالية التعاون الإنمائي (انظر الفرع ''ثالثا'').

١٥ - ورغم أن بعض المساعدة الإنمائية الرسمية يوجه نحو تحديات عالمية يبدو جليا في سياقات معينة أن الحاجة تستدعي التركيز عليها، فإن من الأهمية بمكان تحسين تعريف ما الذي يشكل تحديا عالميا، وما هي النقطة التي يمكن عندها اعتبار أن هذا التحدي أو ذاك يستحق الحصول على المساعدة الإنمائية. وتعكف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حاليا على تحديث مقياس المساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى وضع إطار تكميلي لرسم خارطة لتدفقات أوسع نطاقا (انظر الإطار ١).

(٢٥) نظام إبلاغ الدائنين المعتمد لدى لجنة المساعدة الإنمائية.

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) المرجع نفسه.

الإطار ١: الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

تضطلع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بدور رائد في إعداد إطار إحصائي جديد يعرف باسم الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، وذلك بهدف تحديث مقياسها للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ما يلي ملامحه التي بدأت تتضح:

- مدى التغطية: جميع تدفقات الموارد من القطاعين العام والخاص التي توجه إلى البلدان النامية والمنظمات متعددة الأطراف وتتأتى من مصادر وتدخلات رسمية، بغض النظر عن أنواع الصكوك المستخدمة
- النطاق: الدافع وراء أي إنفاق لدعم التنمية المستدامة الذي يبلغ عنه بوصفه دعما رسميا تاما للتنمية المستدامة يجب أن يمثل دعما للتنمية المستدامة وفقا لتعريفها المبين في خطة عام ٢٠٣٠
- المبادئ: تحقيق الاتساق مع أولويات البلدان النامية والالتزامات والضوابط الدولية
- الشفافية: مراعاة منظوري الجهة المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية والجهة المستفيدة من هذه المساعدة (المعلومات على مستوى المشاريع والتدفقات المالية عبر الحدود) وأحجام أطر الرصد بالمقارنة مع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية.

ووفقا لما يرد في الفقرة ٥٥ من خطة عمل أديس أبابا، ينبغي أن تكون المناقشات التي تجري ضمن هذا الإطار شاملة للجميع إلى حد كبير، ولا يزال هناك قدر كبير من المسائل التي تتعين معالجتها[أ]. وتظل هناك مسألة مفتوحة للبحث تتمثل فيما إذا كان ينبغي أن تدرج ضمن التدفقات المالية المتأتية من القطاع الخاص الموارد التي تحشدها مصادر رسمية، والتي تتطلب مزيدا من التحليل للتوصل إلى اتفاق بشأن المنهجية المناسبة لقياس فعالية أثر الأموال العامة على الموارد الأخرى التي لها أثر على التنمية المستدامة. ومن الضروري تحديد كيفية تفاعل منظور الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية ومنظور الجهات المتلقية لهذه المساعدة والتوفيق بينهما ضمن هذا الإطار. وسيكون من المهم بوجه عام، ألا يؤدي الإطار إلى إيجاد حوافز لا تخدم التنمية المستدامة في الأجل الطويل – كتحفيز تدفقات التمويل من القطاع الخاص التي تكون قصيرة الأجل وعرضة للتقلبات المفاجئة؛ الأمر الذي يخلف ديونا مفرطة، أو قد يزيد من مخاطر معدلات الصرف من خلال زيادة الخصوم النقدية المقومة بالعملة الأجنبية[ب].

(أ) انظر تقرير اللجنة لعام ٢٠١٦ بشأن سياسات التنمية المستدامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (سيصدر قريبا).

(ب) انظر www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/tossd.htm.

باء - تحسين توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية ومواءمة التعاون

١٦ - في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يمكن وينبغي إيلاء أولوية أكبر في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى توجيه موارد القطاعين العام والخاص إلى المجالات التي تكون فيها الاحتياجات أشد إلحاحا والقدرات أضعف ما تكون[٢٨].

١٧ - وتتمثل إحدى الطرق التي يُحتمل أن تحسن توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية، في أن تسند إلى وكالات تقديم هذه المساعدة ولاية قانونية تجيز لها تركيز المخصصات وفقا لمدى القدرة على التخفيف من حدة الفقر. ذلك أنه يتضح من التحليلات أن من الأرجح أن تقوم الوكالات المانحة التي أسندت إليها ولاية قانونية لمكافحة الفقر، أو التي تعتبر مكافحته هدفا أساسيا، بتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان ذات أدنى مستويات الموارد الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وأعلى مستويات الفقر[٢٩].

١٨ - ولا بد هنا من الحرص بوجه خاص على ضرورة التأكد من أن المساعدة الإنمائية الرسمية يستفيد منها أفقر السكان والفئات السكانية ذوي الشواغل الخاصة، بمن فيهم النساء والفتيات (انظر الإطار ٢). وثمة حاجة إلى أن يعاد النظر، في سياق أهداف التنمية المستدامة، في معايير التخصيص بالاستناد إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، مع مراعاة القدرات الحالية للبلد وغير ذلك من عوامل الضعف الاجتماعية والبيئية[٣٠].

---

(٢٨) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، الفقرة ٥٢.

(٢٩) انظر Strawson, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 2 (انظر الحاشية ١٠).

(٣٠) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧، الذي دُعي فيه الشركاء في التنمية إلى الأخذ في الاعتبار المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نموا ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الموارد البشرية ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادي بوصفها جزءا من المعايير التي يستخدمونها في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية (الفقرة ٢٣).

الإطار ٢: تسخير التمويل التحولي لأغراض المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رغم أن الدعم المقدم من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية قد ازداد خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بأكثر من ثلاثة أضعاف أمثاله(أ)، لا تزال الاستثمارات الإجمالية دون المستويات المطلوبة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ولا يخصص إلا نسبة صغيرة منها لمعالجة الاحتياجات الخاصة للمرأة. وعلى غرار ما دعت إليه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تم الالتزام في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتعزيز سياسات سديدة، وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث التغيير من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات. كما تؤكد خطة عمل أديس أبابا ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بسبل عدة منها اتخاذ إجراءات وضخ استثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتحث البلدان على تعقب الموارد التي تخصص للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعلى تقديم تقارير بشأنها.

(أ) انظر ”من الالتزام إلى العمل: تمويل تحقيق المساواة بين الجنسين و إعمال حقوق المرأة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة“، الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين، آذار/مارس ٢٠١٥ .www.oecd.org/dac/genderdevelopment/From%20com.mitment%20to%20action%20FINAL.pdf

١٩ - وينبغي أن يقترن تحسين استهداف البلدان بتحسين تحديد طرائق العمل. فالمخصصات من منح المساعدة الإنمائية الرسمية تركز في الوقت الحاضر في المقام الأول على البلدان التي تنخفض فيها مستويات إيراداتها الحكومية، وتشدد في الآن ذاته بدرجة أقل على مدى عمق الفقر فيها. غير أن قسطا كبيرا من منح المساعدة الإنمائية الرسمية ذهب إلى البلدان متوسطة الدخل ذات مستويات الفقر المتدنية، نحو تمويل الجهود المبذولة في المقام الأول للتصدي لتحديات عالمية من قبيل جهود التخفيف من أثر تغير المناخ والجهود المبذولة في مجال الصحة العامة(٣١).

٢٠ - ومن المتوقع أيضا في سياق أهداف التنمية المستدامة أن يستعان بالتعاون الإنمائي بحس استراتيجي أكبر، كحافز على حشد أنواع أخرى من الموارد(٣٢). ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد، القيام على نحو دقيق برصد وتوثيق الأدلة التي تثبت فعالية مختلف طرائق

(٣١) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجز السياسات ١٣ لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦، ”مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الاتجاهات في مجال التعاون الإنمائي في أقل البلدان نموا والسياقات الضعيفة“.

(٣٢) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، الفقرة ٥٤.

استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية كأداة من أدوات حشد الموارد، بما في ذلك الطرائق المتمثلة في حفز الاستثمار الخاص من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية. ويشير هذا الفرع إلى ثلاثة حالات تستخدم فيها المساعدة الإنمائية الرسمية كأداة لحشد الموارد.

٢١ - ففي الحالة الأولى، ينبغي أن يُعهد للتعاون الإنمائي من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالاضطلاع بدور أبرز في إطلاق العنان لقدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على تيسير الوصول إلى التكنولوجيات المواتية للبيئة، والتعجيل بالتقدم البشري وإنشاء مجتمعات تقوم على المعرفة وسد الثغرات في مجال التكنولوجيا. وينبغي السعي إلى تحقيق الأهداف، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تمشيا مع جهود آلية تيسير التكنولوجيا المنشأة حديثا، ومصرف التكنولوجيا المقترح إنشاؤه لفائدة أقل البلدان نموا. وينبغي كذلك التركيز على كيفية الاستفادة من نظم معارف وتكنولوجيات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من خلال التعاون الإنمائي. وبإمكان مشورة السياسة العامة ودعم القدرات أداء دور حيوي في دعم الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى على اتخاذ قرارات مستنيرة تكفل نشر الموارد المالية وغير المالية الشحيحة على النحو الأمثل[٣٣].

٢٢ - وفي الحالة الثانية، بإمكان التعاون الإنمائي أن يقدم للبلدان النامية في سياق مبادرة أديس أبابا الضريبية[٣٤] دعما لحفزها على تحسين قدرات إدارة الضرائب واستخدام التدابير الضرورية من خلال عدة طرائق (المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي)، تبعا للسياقات القطرية المتباينة. وقد ثبتت في بعض الحالات، فعالية تبادل التكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات المحددة الأهداف من أجل تعزيز النظم المالية. وتستدعي الحاجة زيادة إعمال الشفافية في الإبلاغ عن تدفقات التعاون الإنمائي اللازمة لتعبئة الموارد المحلية من أجل تيسير زيادة التركيز على النتائج وإرساء أساس لتبادل المعارف بشأن ما هو صالح للأخذ به. وبإمكان التعاون الإنمائي أن يضطلع بدور أكبر في زيادة تعزيز الاتساق وتغيير السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي، واستهداف المسائل النظمية التي تؤثر في تعبئة الموارد المحلية.

(٣٣) انظر أمبوج ساغار، موجز السياسات رقم ٥ لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ ''تعزيز تيسير التكنولوجيا وبناء القدرات في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: فهم قضايا''، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجز السياسات رقم ٨ لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦، ''التعاون الإنمائي الدولي من أجل تعزيز تيسير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠''.

(٣٤) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، الفقرة ٢٢ و A/70/320 الفقرتان ٥٦ و ٥٧.

٢٣ - أما الحالة الثالثة، فتتركز فيها المساعدة الإنمائية الرسمية لبناء القدرات الإحصائية في حفنة من البلدان، وانخفضت في عام ٢٠١٤ بمقدار نصف قيمتها الحقيقية تقريبا (انظر الشكل الرابع). وتتسم البيانات بأهمية مركزية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٧. وينبغي هنا أن يولي التعاون الإنمائي اهتماما خاصا إلى الثغرات الكبيرة في البيانات وأوجه التفاوت الكثيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين من لديهم إمكانية الحصول على البيانات ومن ليس لديهم هذه الإمكانية، نظرا لما للبيانات من دور محوري في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٧[٣٥]. وينبغي في هذا المجال، إيلاء الأولوية في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية لاستراتيجيات واضحة المعالم من أجل تحسين القدرات الإحصائية في البلدان النامية. وينبغي أن ينصب التركيز على البلدان التي تكون فيها نسبة إيراداتها الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأدنى، والتي تلتزم حكوماتها برفع حجم تمويل وكالاتها الإحصائية بمرور الزمن.

الشكل ٤

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأغراض بناء القدرات الإحصائية

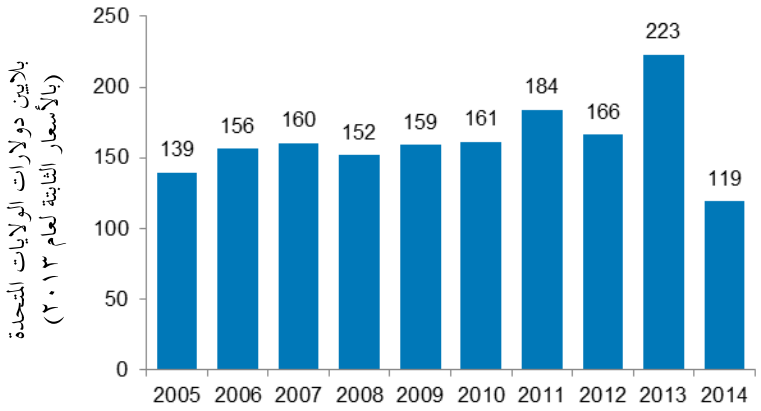

المصدر: نظام إبلاغ الدائنين المعتمد لدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم - بناء القدرات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٤ - استمر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النمو رغم تباطؤ الاقتصادات الناشئة وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن قيمة التعاون فيما بين بلدان

(٣٥) انظر على سبيل المثال قراري الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ الفقرات ١٢٥-١٢٩، و ١/٧٠، الفقرة ٤٨.

الجنوب قد تجاوزت قيمته ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣[٣٦]. واستنادا إلى البيانات الجزئية لعام ٢٠١٤، قد يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد تجاوز كثيرا مجموع قيمته النقدية لعام ٢٠١٣، ويعزى ذلك أساسا إلى أن المملكة العربية السعودية قد زادت مساعدتها في عام ٢٠١٤ بأكثر من الضعف. كما تشير البيانات الحالية إلى النمو المطرد للمساعدة التي أصبحت تقدمها الصين والهند في إطار التعاون الإنمائي[٣٧].

٢٥ - وقد أدى اعتماد خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى زيادة تعزيز الزخم الذي أحدثه التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقاد كذلك إلى اتخاذ العديد من المبادرات الكبيرة[٣٨]. وأعلنت الهند عن منح ائتمانات تساهلية بمبلغ ١٠ بلايين دولار إلى أفريقيا في السنوات الخمس القادمة، إلى جانب مساعدة بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار في شكل منح ، بالإضافة إلى برنامج الهند الجاري للتسهيلات الائتمانية في أفريقيا. وأعلنت الصين عن إنشاء صندوق بقيمة بليوني دولار لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وقامت بإنشاء الصندوق الصيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المناخ.

٢٦ - وقد أصبح الشركاء من بلدان الجنوب مصدرا متزايد الأهمية للمساعدة الإنسانية. فقد قدمت الدول العربية حوالي ٧,٤ في المائة من المعونة الإنسانية العالمية في عام ٢٠١٥[٣٩]، وهو ما يرجح أن يكون أقل من النسبة الحقيقية. وهناك قسط أكبر من المساعدة الإنسانية من الشركاء في الجنوب يوجه عن طريق القطاع العام في البلدان النامية المعنية.

٢٧ - ولم ينفك يتزايد تنوع مصادر تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بما يتجاوز الإيرادات الحكومية. وقد أخذت المصارف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك في أفريقيا، في القيام بدور أبرز في تمويل الهياكل الأساسية الإقليمية ودون الإقليمية. وتوفر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بمبادرة من الشركاء في الجنوب مصادر إضافية للبلدان النامية لتمويل

(٣٦) لأغراض تتعلق بالإبلاغ في هذا التقرير، يغطي نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب الموارد الرسمية الميسرة التي تُقدّمها بلدان الجنوب لبعضها البعض من أجل تمويل الأغراض الإنمائية (مثل القروض الميسرة والمنح والمبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون والتعاون التقني). وهذه التقديرات مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. انظر E/2014/77.

(٣٧) وزارة الخارجية، الهند، وزارة التجارة، الصين.

(٣٨) انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجز السياسات رقم ١٢ لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ (انظر الحاشية ١٢).

(٣٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دائرة التتبع المالي.

احتياجاتها في مجال التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يقدر أن مصرف التنمية الجديد سيصبح قادرا على أن يقدم بحلول عام ٢٠٢٤ قروضا سنوية بقيمة ٣,٤ بلايين دولار وما يقرب من ٩ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٣٤[٤٠]. ومن المتوقع أن يقدم المصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، الذي بدأ بالعمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مبلغا يتراوح من ١٠ بلايين دولار إلى ١٥ بليون دولار في شكل قروض سنوية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وبإمكان هذين المصرفين الإنمائيين تعبئة موارد من مختلف المصادر عن طريق إصدار سندات مقومة بالعملات المحلية أو الدولية، وبالتالي تلبية الاحتياجات المالية للبلدان النامية، ولا سيما في قطاع الهياكل الأساسية.

٢٨ - وعلى الرغم من عدم توفر البيانات، فإن المبادرات مثل تلك المبينة أعلاه تشير إلى أن الحجم الإجمالي للتعاون المتصل بالمناخ فيما بين بلدان الجنوب سيستمر في الزيادة[٤١]. وفي الوقت نفسه، أصبح تغير المناخ يشكل أولوية بالنسبة لتنمية الهياكل الأساسية وجهود بناء القدرات التي تظل نقطة التركيز الغالبة للتعاون بين بلدان الجنوب[٤٢].

٢٩ - وتجدر الإشارة عموماً، إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب يتطور بسرعة، مما يزيد من الحاجة إلى التعلم المتبادل وتبادل الخبرات بين الشركاء من بلدان الجنوب. كما يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يقدم دروساً مفيدة للجهات الفاعلة الأخرى بشأن سبل إدارة التعاون الإنمائي. وبينما يتعرض الشركاء من بلدان الجنوب على سبيل المثال، للانتقاد في معظم الأحيان بسبب عدم تقييم تعاونها بشكل مناسب[٤٣]، قام كل من مؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي بإنشاء آليات للمتابعة والتقييم يمكن أن تقدم دروساً هامة بشأن كفالة الوفاء بالتزامات التعاون الإنمائي.

---

(٤٠) الأونكتاد، مصرف للتنمية لبلدان مجموعة بريكس: حلم يتحقق (آذار/مارس ٢٠١٤)، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/osgdp20141_en.pdf.

(٤١) انظر Department of Economic and Social Affairs, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 14, "Making development cooperation on climate change sensitive to the needs of the most vulnerable countries".

(٤٢) انظر Department of Economic and Social Affairs, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 16, "Re-engineering development cooperation institutions to deliver on the 2030 Agenda for Sustainable Development".

(٤٣) Department of Economic and Social Affairs, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 15, "New forms of cooperation and increased coherence to implement the SDGs".

٣٠ - ويعتبر الافتقار إلى البيانات القابلة للمقارنة، من التحديات المستمرة في فهم التعاون بين بلدان الجنوب. وتجري محاولات متجددة لمعالجة هذه المسألة. وقد عمل عدد من الحكومات معاً، تحت رعاية منتدى التعاون الإنمائي، على تحديد الممارسات القائمة والاحتياجات والثغرات في عملية الإبلاغ عن التعاون بين بلدان الجنوب على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي. وقد قام فريق عامل تقني بإعداد ورقة غير رسمية واقترح طريقة للمضي قدماً. وقام أيضاً كل من حكومة البرازيل والأمانة العامة الإيبرية الأمريكية بوضع مقترحات لمعالجة التحديات المنهجية الخاصة بتحديد التعاون بين بلدان الجنوب. وعلى الرغم من الاختلافات في المقترحات، فإنها تشترك في فهم مشترك بأن بعض عناصر التعاون بين بلدان الجنوب لا يمكن حسابها من الناحية النقدية، وأن الغرض من العملية لا يتمثل في فرض التزامات إضافية على الشركاء الجنوبيين، بل تحسين فهم كيفية تحقيق نتائج إنمائية مستدامة أفضل من خلال الجهود التي يبذلونها. وقد شرع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في العمل في المنطقة، في شراكة مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومراكز الفكر في الجنوب، إضافة إلى الجهود التي تُبذل أيضاً من جانب منظمات المجتمع المدني.

ثالثا - كفالة تقديم التعاون الإنمائي دعماً أفضل لخطة عام ٢٠٣٠

٣١ - تتطلب خطة عام ٢٠٣٠، والتزامها الأساسي بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، زيادة في الاتساق وأشكالاً جديدة للتعاون الإنمائي، في إطار شراكة عالمية معززة من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون التركيز على البلدان وفئات المجتمعات الأكثر ضعفاً، وعلى بناء قدرة هؤلاء على التكيف. وسيعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مساهمات جميع أصحاب المصلحة وعلى مدى قدرتهم على التكيّف. ويجب إنفاق الموارد بطريقة أكثر فعالية وكفاءة، مع التشديد على امتلاك زمام المبادرة على الصعيدين القطري والمحلي، إلى جانب اتباع نُهج طويلة الأجل وذكية سياسياً وقائمة على النتائج. وستكون هناك أيضاً حاجة إلى تحسين إدارة المخاطر والمساءلة بشأنها، بالإضافة إلى تحسين التنسيق والاتساق فيما بين آليات الدعم الدولية.

٣٢ - ويتيح منتدى التعاون الإنمائي فرصة للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتبادل الآراء بصراحة بشأن التحديات والفرص في مجال التعاون الإنمائي، ويمكن استنباط معلومات

عن التقدم المحرز من خلال المداولات والنتائج المترتبة على هذا المنتدى[٤٤]. وتسلم خطة عمل أديس أبابا بالدور المحدد الذي يؤديه مؤتمر التعاون الإنمائي بوصفه المنبر العالمي الرئيسي لتدارس المسائل المتعلقة بفعالية التعاون الإنمائي. ويبحث هذا الفرع في التعديلات الرئيسية اللازمة من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مساهمة التعاون الإنمائي في النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وفي كيفية تزايد أهمية بعض مبادئ التعاون الإنمائي الفعال على نحو مطرد.

ألف - تكييف التعاون الإنمائي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠

٣٣ - يُتوقع أن يؤدي التعاون الإنمائي في سياق أهداف التنمية المستدامة دوراً استراتيجياً أكثر بروزاً في دعم جميع البلدان النامية، بما في ذلك في المجالات الخمسة المبينة أدناه. وكل مجال من هذه المجالات له آثار على تكييف مؤسسات التعاون الإنمائي في جميع البلدان.

١ - توجيه التعاون نحو أهداف التنمية المستدامة وأولويات البلدان النامية

٣٤ - يُتوقع من جميع البلدان أن تُكيّف استراتيجياتها الوطنية للتعاون الإنمائي بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال إصلاح السياسات العامة والإصلاحات المؤسسية، وأن تعيد توجيه مسار التعاون الإنمائي وفقاً لذلك. وقد بدأت بعض البلدان بالفعل بتنفيذ عمليات من هذا القبيل (انظر الإطارين ٣ و ٤). وبالترادف مع التعديلات التي تجريها البلدان النامية، ينبغي لشركاء التنمية أيضاً أن يبذلوا جهوداً لمواءمة تعاونهم الإنمائي وفقاً لأولويات البلدان النامية، وإجراء ما يلزم من التعديلات المؤسسية ذات الصلة من أجل زيادة إمكانية الاستخدام المتبادل بين نُظمها ونظم البلدان النامية.

الإطار ٣: اعتماد نهج يشمل الحكومة بأكملها في أوغندا

عقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، سعى كل من مكتب الإحصاءات والهيئة الوطنية للتخطيط في أوغندا إلى إدماج التخطيط والرصد الإنمائيين على الصعيد الوطني من خلال علمية ذات مرحلتين:

(أ) المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة - في عام ٢٠١٥، جرى تنقيح الخطة الإنمائية الوطنية[أ] للسنوات الخمس القادمة. وتشير الخطة إلى هذه الأهداف وتدرجها، بما في ذلك اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة.

(ب) جعل الوزارات والحكومات المحلية ممتثلة للأهداف: تعمل الهيئة الآن على كفالة مواءمة السياسات القطاعية وميزانيات الوزارات مع الخطة والأهداف، مع رصد وتقييم العمليات التي سيقودها كل من مكتب رئيس الجمهورية ومكتب رئيس الوزراء. وستتلقى كل وزارة

(٤٤) انظر ملخصات ندوات منتدى التعاون الإنمائي (انظر الحاشية ٤) وتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية (انظر الحاشية ٧)، الصفحة ١١٥ من النص الأصلي.

تعتبرها الهيئة ممتثلة للأهداف شهادة امتثال.

وستجري الهيئة استعراض منتصف المدة على مدى عامين بما يعكس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

* انظر http://npa.ug/wp-content/uploads/NDPII-Final.pdf.

الإطار ٤: تكييف وكالات التعاون الإنمائي وفقا لخطة عام ٢٠٣٠

من بين الفرص والتحديات الرئيسية التي تُصادف في سياق أهداف التنمية المستدامة، ليس فقط تحقيق المزيد من الاتساق، بل المزيد من السياسات المتكاملة، بما يكفل تعاون مختلف قطاعات السياسة العامة فيما بينها نحو تحقيق التنمية المستدامة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ويمكن تحديد بعض السمات في الهياكل التنظيمية بأنها تسهم في جعل وكالات التعاون الإنمائي أكثر فعالية: (أ) ولاية قوية، مثلما هو الحال في السويد، حيث تعتبر جميع الوزارات مسؤولة عن تنفيذ سياسة التنمية العالمية التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٣؛ (ب) ومن شأن تحدث أي وزير من الحكومة عن التعاون الإنمائي أن يؤثر على خطة التنمية بطريقة إيجابية، كما هو الحال في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ (ج) ونهج يشمل المجتمع بأكمله، يدعم الإدارة التعاونية؛ (د) وتطوير مهارات وكفاءات الوكالات الإنمائية من أجل إدارة شراكات جديدة.

وقد شرع العديد من البلدان في تنفيذ عمليات التكيف الضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك اتباع نُهج جديدة في التعاون الإنمائي. ففي ألمانيا، يوجد عدد من الهياكل التي تسهم في تعزيز التعاون الإنمائي المستدام. وقامت سويسرا بإنشاء فريق للتنسيق الداخلي لدراسة التحديات المرتبطة بخطة عام ٢٠٣٠ وما يترتب على ذلك بالنسبة للهيكل التنظيمي والعمليات المؤسسية في البلد.

المصادر: Gavas, M., Gulrajani, N., and Hart, T., "Designing the development agency of the future" (Overseas Development Institute, London, 2015); Swiss Federal Council, Sustainable Development Strategy 2016-2019.

٢ - اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٣٥ - ينبغي إدماج اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة[٤٥] بشكل راسخ كمبدأ شامل لإصلاح السياسات العامة والإصلاحات المؤسسية المطلوبة. وتدعو هذه العملية

(٤٥) انظر Department of Economic and Social Affairs, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 16 (انظر الحاشية ٤٢)، and 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief, No. 15 (March 2016) (انظر الحاشية ٤٣).

إلى قيام الحكومات في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بتعزيز إدماج السياسات، من أجل زيادة حيز السياسة العامة وتملك البلدان لزمام المبادرة وسبل التآزر. وتهدف عملية اتساق السياسات من أجل التنمية إلى الحيلولة دون أن يكون لسياسات البلدان ذات الصلة بالتعاون غير المتعلق بالتنمية آثار غير مقصودة على البلدان النامية. ويمكن أن يؤدي التركيز مجدداً على اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة إلى زيادة تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتجاوز نطاق هيئات التعاون الإنمائي (مثلاً، الاستعراضات العالمية المتعددة المستويات لفترة السنتين لمبادرة المعونة لصالح التجارة).

٣ - دعم التكيف وتعزيز القدرات

٣٦ - يمكن أن يضطلع التعاون الإنمائي بدور حفاز في تعزيز السياسة العامة والقدرات المؤسسية والتكنولوجية للبلدان النامية في مختلف المجالات[٤٦]. وتشمل تلك المجالات التنمية ونقل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات[٤٧]؛ وجمع وإدارة البيانات المتعلقة بالتعاون الإنمائي[٤٨]؛ وإدارة الضرائب؛ وتنمية القطاع الخاص وإشراكه؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على أطر المساءلة.

٤ - دعم عمليات أصحاب المصلحة المتعددين مع الأخذ بنهج يشمل المجتمع بأكمله

٣٧ - ينطوي التعاون الإنمائي في سياق أهداف التنمية المستدامة على ضرورة الإدارة الفعالة للشراكات الشاملة للجميع بين أصحاب المصلحة المتعددين، مع زيادة التركيز ليس على النتائج فحسب، بل أيضاً على العمليات الإنمائية المشتركة[٤٩]. وهو يتطلب تعزيز القدرات المؤسسية للمؤسسات العامة لتقاسم السلطة وإشراك جميع أصحاب المصلحة، من أجل إنشاء ثقافة جديدة للمشاركة، قائمة على حقوق الإنسان وشمول الجميع والشفافية

(٤٦) انظر the report of the Inter-agency Task Force on Financing for Development, paras. 114-124.

(٤٧) Department of Economic and Social Affairs, 2016 Economic and Social Council, Development Cooperation Forum Policy Brief No. 8 (انظر الحاشية ٣٣).

(٤٨) تقييمات التمويل الإنمائي، التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق تطوير القدرات في آسيا والمحيط الهادئ من أجل فعالية التنمية، والتي توفر أداة لتحديد التدفقات المتاحة في التعاون الإنمائي ولتحفيز الحوار بشأن الإصلاحات التي قد تكون ضرورية لتعزيز الروابط بين المصادر والأولويات والنتائج على الصعيد القطري. انظر ورقة مناقشة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Strengthening Development Cooperation in Support of the 2030 Agenda for Sustainable Development، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٤٩) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، الفقرة ٥٠.

والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر التعاون الإنمائي مؤهلا لتيسير التبادل فيما بين أصحاب المصلحة من أجل تعزيز العمليات التشاركية واستعراض الأدلة وتبادل المعارف وبناء الثقة فيما بين الشركاء.

٥ - تعزيز تعددية الأطراف في مجال التعاون الإنمائي

٣٨ - ثمة مبررات قوية لاتباع سياسة جديدة لتعددية الأطراف في التعاون الإنمائي، تكون لها القدرة على مواجهة المخاطر وتبديدها، والتركيز على النتائج والتوقعات في الأجل الطويل، وتكون أقل تسييساً وتتسم بمزيد من الانتقائية والمساءلة وإمكانية التنبؤ بها[٥٠]. وفي ضوء خطة عام ٢٠٣٠ وآثارها على التعاون الإنمائي، شرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حوار شفاف وشامل للجميع بشأن الموقع الذي ستحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل[٥١]. وتتمثل إحدى الرسائل الرئيسية المنبثقة عن هذا الحوار في أن دعم الدول الأعضاء بصورة أكثر فعالية، في سياق أهداف التنمية المستدامة، سيتطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تتجه نحو استجابة متكاملة حقيقية للأولويات والاحتياجات القطرية المتزايدة التنوع، بالاستناد إلى الاشتراك في التحليل والتخطيط والتنفيذ والرصد والاستعراض[٥٢].

باء - التعاون الإنمائي الفعال لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠

٣٩ - أصبحت مبادئ التعاون الإنمائي الفعال تتسم بأهمية متزايدة، على الرغم من عدم المحافظة على زخم التقدم المحرز في تنفيذها[٥٣]. ويسلط هذا الفرع الضوء على الأهمية المركزية لمبدأي تولّي السلطات القطرية لزمام الأمور والمواءمة، من بين مبادئ أخرى، ويبين الطريقة التي يمكن توخيها في تنفيذهما على نحو ملموس استجابة لبيئة متغيرة.

٤٠ - ويستلزم مبدأ تولي السلطات القطرية لزمام الأمور وضع خطط إنمائية وطنية تمتلك المجتمعات ككل زمامها وتنفيذها والإشراف عليها، من خلال عمليات إنمائية تشاركية ذات طابع مؤسسي تشرك الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك البرلمانات. وتلاحظ الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال في تقريرها المرحلي لعام ٢٠١٤،

---

(٥٠) انظر تقرير معهد التنمية الخارجية: Gulrajani, Bilateral vs. multilateral aid channels: strategic choices for donors.

(٥١) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤.

(٥٢) انظر: A/71/63-E/2016/8، الفقرة ٣٠٤.

(٥٣) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، الفقرة ٥٨، والوثيقة E/2014/77.

أن التقدم المحرز حتى عام ٢٠١٠ في تعزيز النظم القطرية واستخدامها كان مطردا بشكل عام ولكنه لم يرق بعد إلى مستوى الأهداف المحددة. وشدد التقرير على ضرورة تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة المعنية[٥٤].

٤١ - أما مواءمة أنشطة التعاون الإنمائي من جانب الشركاء الخارجيين فتشير في كثير من الأحيان إلى مدى تولّي البلدان لزمام عملياتها الإنمائية. وفي إطار خطة عام ٢٠٣٠، تعني المواءمة أن يتولى الشركاء في التنمية، الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء، مواءمة دعمهم مع أهداف التنمية المستدامة وأولويات ونظم حكومات البلدان النامية سواء في المقر أم على الصعيد القطري.

٤٢ - ومن أجل تعزيز تولّي زمام الأمور على الصعيد القطري والمواءمة، توصي الشراكة العالمية باعتماد ثلاث مجموعات من الإصلاحات السياساتية و/أو المؤسساتية في التقرير:

(أ) ينبغي أن تحدد السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي في البلدان النامية الطرائق المفضلة، وتقسيم العمل وأطر تقييم الأداء بالنسبة لفرادى الشركاء في التنمية[٥٥]. ويمكن أن تؤدي السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي الواضحة المعالم إلى حفز تغيرات سلوكية وتحسين المواءمة بين الموارد والحد من التجزؤ بشكل فعال. كما تشير نتائج آخر دراسة استقصائية أجراها منتدى التعاون الإنمائي بشأن التقدم المحرز في مجال المساءلة المتبادلة إلى أن رصد الغايات يحث على تحسين المواءمة بين البلدان الشريكة عموما[٥٦]. وينبغي أن تكون هذه السياسات متوائمة مع خطط التنمية المستدامة المملوكة وطنيا، بما في ذلك استراتيجيات تعبئة الموارد المحلية، الأمر الذي يمكن بدوره أن يحظى بدعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة المشار إليها في خطة عمل أديس أبابا (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣، الفقرة ٩).

---

(٥٤) متاح على الموقع التالي: www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/development/making-development-co-operation-more-effective_9789264209305-enage1. وسيكون التحليل الأولي لنتائج الجولة الثانية من رصد الشراكة العالمية متاحا في تموز/يوليه ٢٠١٦ والتقرير الكامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ متاحا قبل انعقاد اجتماعها الرفيع المستوى الثاني (في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

(٥٥) انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦ "Addressing changes and challenges in monitoring and review of development cooperation at the national level", 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 3.

(٥٦) ستكون نتائج الدراسة الاستقصائية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ متاحة بحلول تموز/يوليه ٢٠١٦ من الموقع التالي: www.un.org/ecosoc/en/tracking-development-cooperation (2009, 2011, 2013)، حيث يمكن أيضا الاطلاع على الدراسات الاستقصائية السابقة.

(ب) النهج القائمة على البرامج – بما في ذلك دعم الميزانية العامة، ودعم الميزانية المخصصة، والتمويل المشترك/الجماعي – هي أدوات فعالة لمواءمة وتنسيق التعاون الإنمائي مع الأولويات الوطنية وتخفيض تكاليف المعاملات[٥٧]. ويؤدي الاتجاه إلى تخفيض دعم الميزانية العام منذ عام ٢٠٠٨ (باستثناء عام ٢٠١٣)[٥٨] إلى تفاقم التجزؤ ويتطلب إجراء رصد وثيق.

(ج) ينبغي وضع أطر النتائج القطرية استنادا إلى أهداف التنمية المستدامة باعتبارها آلية تحفيزية جديدة – فإطار النتائج القطرية هو أداة رئيسية من أجل وضع نهج قطري لرصد وتقييم التقدم المحرز في ضوء الأهداف المدفوعة وطنيا[٥٩]. ولا يقتصر استخدام هذا النهج على قياس النتائج فحسب بل والآثار الطويلة الأجل للتعاون الإنمائي، مما يشير إلى إخضاع جميع الأطراف الفاعلة للمساءلة. وينبغي أن تكون أطر النتائج القطرية متسقة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة ومرتبطة بعمليات الميزانية والإدارة المالية العامة. وينبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم البلدان النامية في وضع أطر للنتائج القطرية من خلال عمليات تشاركية يسهم فيها العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المحلية[٦٠] والفئات الأكثر ضعفا في المجتمع.

٤٣ – ولم يقم بعد الدليل على كيفية تنفيذ مبادئ التعاون الإنمائي الفعال تنفيذا فعليا وجعل آثار التنمية المستدامة ظاهرة على أرض الواقع في سياقات جديدة ومختلفة. وعليه، ينبغي أن يعمل التعاون الإنمائي على تيسير الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المتعددين للاشتراك في رصد النتائج وتوثيقها وإضفاء الطابع المنهجي عليها على الصعيدين المحلي والقطري على السواء، ولإثراء تبادل المعارف/منتديات الحوار بشأن السياسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتتبوأ الدراسات الاستقصائية لمنتدى التعاون الإنمائي والمنتدى وندواته التحضيرية موقعا مناسبا يجعلها أقدر على تيسير هذه الوصلات البينية بين صنع السياسات والممارسات على جميع المستويات، مع مراعاة الجهود التكميلية.

---

(٥٧) انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، “Assessing the suitability of different development cooperation modalities for greater effectiveness and impact post-2015”, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 6.

(٥٨) إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية.

(٥٩) انظر Venter, “Country results frameworks for effective monitoring and review”, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 11.

(٦٠) تشير أحدث دراسة استقصائية لمنتدى التعاون الإنمائي إلى أن ٨٨ في المائة من البلدان وضعت أطر النتائج القطرية من خلال عمليات تشاركية، وتلاحظ في الوقت نفسه أن تغطية الحكومات المحلية (٦٣ في المائة) لا تبلغ ما بلغته الحكومات الوطنية (٩٥ في المائة).

رابعا - تبادل المعارف والتعلم المتبادل من خلال الرصد والاستعراض والمساءلة في مجال التعاون الإنمائي

٤٤ - ركزت دورة منتدى التعاون الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ على الطريقة التي يمكن بموجبها تنفيذ عمليات رصد التعاون الإنمائي من أجل التعلم المتبادل وتحسين النتائج الإنمائية واستعراضها وإخضاعها للمساءلة الشاملة بوصفها جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها على جميع الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والعالمي[٦١]. وتقر الخطة بضرورة ألا يقتصر التركيز على المدخلات فحسب وإنما على النتائج بوجه خاص، بإشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص. وينبغي أن تعمل الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة على نحو متضافر، مع التركيز بقوة على تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد القطري. ويجب أن ترتبط نظم رصد التنمية المستدامة بوجه عام والتعاون الإنمائي بوجه خاص واستعراضهما بصورة مجدية على جميع الأصعدة.

ألف - رصد التعاون الإنمائي بقيادة المواطنين وعلى الصعيد دون الوطني

٤٥ - تنص خطة عام ٢٠٣٠ على وضع المواطنين في محور التنمية المستدامة، وتشدد على أهمية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، وعلى ألا يتخلف أحد عن الركب. وهذا ما يتطلب إشراك الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي، من قبيل قادة المجتمع المحلي والساسة المحليين والإقليميين، والمجموعات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، فضلا عن المواطنين، سواء باعتبارهم شركاء منفذين أم باعتبارهم مستفيدين من الخطة. ومن الأهمية بمكان تمكينهم من المشاركة في جميع مراحل صنع القرار: أي التنفيذ والرصد والتقييم.

١ - رصد التعاون الإنمائي بقيادة المواطنين

٤٦ - يمكن قياس نجاح التعاون الإنمائي في دعم خطة عام ٢٠٣٠ فيما يحدثه من أثر في حياة الناس. ومن ثم فإن الدور الذي يؤديه الأفراد أساسي لقياس النتائج والتأثير في القرارات بشأن اتجاه التعاون الإنمائي في المستقبل.

---

(٦١) انظر Angela Bester, “Scoping study on monitoring, review and accountability for development cooperation to support implementation of a post-2015 agenda” (Department of Economic and Social Affairs, Office for Economic and Social Council Support and Coordination, Development Cooperation Policy Branch, February 2015).

٤٧ - وهناك عدة عوامل تمكّن من القيام برصد التعاون الإنمائي بالاعتماد على المواطنين. وتشمل هذه العوامل تهيئة بيئة سياساتية وتشريعية تمكينية، وقيادة قوية، واستعدادا للتغيير وبرلمانات تشمل وتمثل الجميع، وأطر وبرامج فعالة للشراكة، وقدرة المواطنين على المشاركة في الوقت المناسب وإتاحة المعلومات اللازمة والتعاون الإنمائي اللامركزي[٦٢]. ويعتبر المواطنون بمثابة عناصر فعالة لتوليد بيانات قيّمة يمكن استخدامها بالتوازي مع البيانات الرسمية لتكملة تلك البيانات واستكمالها، من خلال طرائق من قبيل آليات تلقي تعليقات المستعملين، وآليات جمع البيانات المتعلقة بالعمل المدني وإشراك المواطنين[٦٣].

٢ - رصد التعاون الإنمائي على الصعيد دون الوطني

٤٨ - إن الحكومات المحلية والإقليمية هي الهيئات الوسيطة الرئيسية في توجيه تدفق المعلومات بين الصعيدين المحلي والوطني. ويعتمد دورها في رصد واستعراض التعاون الإنمائي اعتمادا شديدا على موقفها وقدراتها وتمكينها ضمن الهياكل الوطنية والمسؤوليات المسندة إليها من الحكومات المركزية. وقد أثبتت التجربة أنه عندما يوفر للحكومات المحلية والإقليمية ما يكفي من الاستقلال والقدرات والموارد، فبإمكانها أن تشارك في عمليات الرصد والاستعراض على نحو أكثر فعالية[٦٤].

٤٩ - وكثيرا ما ينطوي رصد التعاون الإنمائي على الصعيد القطري على إشراك الحكومات الوطنية وشركائها، وتمثيل الحكومات المحلية على نحو منخفض نسبيا[٦٥]. وتتصل المشاركة الفعالة للسلطات المحلية في عمليات الرصد أيما اتصال بمشاركتها في المراحل المبكرة من العملية، مثل التخطيط والتنفيذ، مما يسهم في تحسين نُهج الرصد والنتائج الإنمائية الإيجابية.

---

(٦٢) انظر Mniki-Mangaliso, "Citizen-based monitoring of development cooperation to support implementation of the 2030 Agenda", 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 9. واللامركزية هي بطبيعتها عملية حساسة سياسيا، ويتوقف أساسها المنطقي وعمقها ونجاحها على السياق القطري وطبيعة الأطر السياسية واللوائح التي تحدد كيفية تقسيم المسؤوليات والتنسيق بين مختلف المستويات الإدارية. انظر Department of Economic and Social Affairs, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 10, "Localizing monitoring and review of development cooperation for the 2030 Agenda — Prospects and challenges".

(٦٣) للمراجعة انظر Mniki-Mangaliso, 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 9. (انظر الحاشية ٦٢).

(٦٤) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦ 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 10 (انظر الحاشية ٦٢).

(٦٥) انظر Bester "Scoping Study" (انظر الحاشية ٦١).

باء - رصد التعاون الإنمائي على الصعيد دون الوطني

٥٠ - تبرز فعالية رصد التزامات التعاون الإنمائي واستعراضها وإخضاعها للمساءلة على الصعيد الوطني تحديات التعاون الإنمائي المحددة السياق التي تواجهها البلدان النامية وأسبابها الجذرية والحلول الممكنة لمواجهتها. وتسهم هذه المعلومات في مساعدة البلدان على تعزيز أطرها في مجال التعاون الإنمائي وإرشاد السياسات العالمية والمنتديات المعنية بوضع المعايير المتصلة بالتعاون الإنمائي، وبشكل أعم، في عمليات المتابعة والاستعراض المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠[٦٦].

٥١ - وتقوم الدراسة الاستقصائية التي يجريها منتدى التعاون الإنمائي كل سنتين دليلا على الحالة الراهنة للتعاون الإنمائي على أرض الواقع[٦٧]. وفي عام ٢٠١٥، بدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تحديث تصميم الدراسة الاستقصائية من خلال عمليات تشاورية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بهدف تقييم المجالات التي تتزايد أهميتها في سياق أهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال، مستوى إدماج الأهداف في السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي، ودور تعبئة الموارد المحلية في هذه السياسات، والتعاون الإنمائي الخاص والمختلط)[٦٨]. وتعمل الدراسة الاستقصائية الحالية والرابعة على مساعدة البلدان على تنظيم تقييمها حول عدة عوامل تمكينية للتعاون الإنمائي الفعال التي يمكن أيضا أن تعزز المساءلة المتبادلة[٦٩]. وتشمل هذه العوامل ما يلي: سياسات التعاون الإنمائي الوطنية؛ وأطر الرصد؛ والهياكل المؤسسية للتعاون الإنمائي التي تحتوي على منابر للحوار؛ والبيانات والمعلومات والقيادة السياسية؛ وتنمية القدرات.

---

(٦٦) يتضمن تقرير الرصد المقبل للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال ١٠ مؤشرات تعطي معلومات عن التقدم المحرز بشأن الالتزام بمبادئ التعاون الإنمائي الفعال (تولي زمام الأمور على الصعيد القطري، والتركيز على النتائج، والشراكات الشاملة والشفافية والمساءلة). ويتم رصد ثمانية مؤشرات من العشرة على الصعيد القطري، مع اعتماد المؤشرين على البيانات المستقاة على الصعيد العالمي. ويشمل نطاق عملية الرصد المساعدة الإنمائية الرسمية، والتدفقات الرسمية الأخرى في البلدان التي تكون فيها التمويلات بشروط غير تساهلية هامة.

(٦٧) انظر تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية (انظر الحاشية ٧)، الصفحتان ٧٧ و ٧٨.

(٦٨) انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦ 2016 Development Cooperation Forum Policy Brief No. 3. (انظر الحاشية ٥٥).

(٦٩) في الدراسة الاستقصائية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، شارك ٥٨ بلدا من أصل ٨٤ مستهدفا، نصفها من أقل البلدان نموا.

٥٢ - يُقترح في نتائج الدراسة الاستقصائية الرابعة التي أجراها منتدى التعاون الإنمائي، العمل على دراسة التغييرات والتحديات والمقترحات التالية من أجل تعزيز مساءلة جميع الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي:

(أ) في الوقت الراهن، لدى ٧٢ في المائة من البلدان المشاركة في الدراسة الاستقصائية سياسات وطنية تتعلق بالتعاون الإنمائي. وتحدد هذه السياسات في الغالب الأهداف من أجل الوزارات الحكومية في البلدان النامية (٩٢ في المائة) بالمقارنة مع تلك الخاصة بفرادى الشركاء الإنمائيين (٥٤ في المائة). والأرجح ألا تتضمن أهدافا للشركاء الذين يقدمون في الأغلب أشكالا غير مالية من التعاون الإنمائي (٢٧ في المائة). وأكثر من نصف البلدان المجيبة على الدراسة الاستقصائية لا تتطلب من برلماناتها أن تعقد جلسات استماع عامة قبل اعتماد السياسات الوطنية المتعلقة بالتعاون الإنمائي. وبوجه عام، ينبغي أن تشمل هذه السياسات أطرا محكمة للنتائج وتوزيعا محددا للعمل، وينبغي للبرلمانات أن تستعرضها بانتظام. وستعمل هذه التعديلات على تعزيز المساءلة المتبادلة والمحلية على حد سواء. وينبغي للحكومات الوطنية أن تكفل المشاركة الكاملة للبرلمان والمجتمع المدني في العمليات، وأن تعزّز المساءلة أمام الناس؛

(ب) ولدى ٨١ في المائة من البلدان المجيبة على الدراسة الاستقصائية أطر لرصد التعاون الإنمائي، غير أنه ما زالت توجد أطر نتائج موازية لها خاصة بالشركاء في ما يقرب من نصف عدد البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية. وهناك عدد قليل من الحوافز لحث الشركاء الإنمائيين على مواءمة عملهم مع سياسات ونظم البلدان النامية. لذا، يوصى بأن يدعم التعاونُ الإنمائي البلدانَ النامية في اتباع نهج تحوّلي في وضع أطر النتائج للبلدان النامية كأسلوب لتحفيز مجموعة أكبر من الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي على تحقيق أشكال أكثر شمولا واستدامة من التعاون الإنمائي حتى تفضي إلى آثار أطول أجلا (انظر الفرع ''ثالثا'')؛

(ج) ولدى ٨٦ في المائة من البلدان هياكل مؤسسية لإجراء الحوارات، مثل منتديات التعاون الإنمائي الوطنية. ولوحظ أن لها قيمة مضافة في مساعي بناء الثقة بين أصحاب المصلحة، مما يحقق التقدم في المفاوضات بشأن التعاون الإنمائي، ويوائمه مع عملية رسم السياسات على الصعيد الوطني، ويعزّز تبادل المعارف والتعلم. وتميل منتديات التعاون الإنمائي الوطنية إلى استعراض ما تُسهم به الوزارات والشركاء الثنائيون أكثر من استعراض ما تسهم به الحكومات المحلية أو المؤسسات الخاصة والمنظمات الخيرية. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية على الإعداد لمنتديات التعاون الإنمائي الوطنية وعقدها ومتابعتها، وعلى إيجاد سبل مبتكرة لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين ذوي الصلة. ويجب أن يقترن ذلك ببذل جهود لمعالجة القصور في دعم القدرات المقدم إلى

الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي، ولا سيما البرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني، وهي مسألة لا تزال تشكل عائقا أمام القيام على الصعيد الوطني بأعمال الرصد والاستعراض والمساءلة المتكاملة بشأن التعاون الإنمائي؛

(د) ولدى البلدان النامية قدرة محدودة على جمع وتحليل وتوليف البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات، ومما يزيد الأمر سوءا عبء تقديم التقارير الذي يضاف إلى أعبائها. ويتبيّن من الدراسة الاستقصائية التي أجراها منتدى التعاون الإنمائي أن ٤٧ في المائة فقط من نظم المعلومات المتعلقة بالتعاون الإنمائي المعمول بها في البلدان النامية تستخدم رموز الميزانية الوطنية، وأن ٣٣ في المائة فقط من رموز الميزانية التي يستخدمها الشركاء الإنمائيون تتّسق مع نظم المعلومات المتعلقة بالتعاون الإنمائي المعمول بها في البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان تحديدُ السبل الكفيلة بحفز الشركاء الإنمائيين على استخدام النظم القطرية على نحو يتسم بالفعالية وتمكينهم من ذلك، ودفعهم إلى دعم حكومات البلدان النامية في تحديد نظم المعلومات المتعلقة بالتعاون الإنمائي، من أجل تعزيز قابليتها للتشغيل المتبادل مع عمليات الميزانية في كل من البلدان النامية وشركائها الخارجيين. وتشمل أشكال العمل الجاري على تعزيز جودة البيانات المتعلقة بالتعاون الإنمائي وفرص الحصول عليها، الجهود المبذولة في إطار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وشراكة الحكومات المنفتحة، وشراكة الموازنة الدولية.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الجهود التي تهدف إلى توفير بيانات شفافة وسليمة عن التعاون الإنمائي والتي تشارك فيها كيانات القطاع الخاص، حتى يتسنى قياس فعالية هذا التعاون وأثره بشكل أفضل. وستؤدي تلك الجهود إلى دعم عمليات رسم السياسات والمشاركة بشكل أفضل؛ وتشجيع اتباع أفضل الممارسات وتبادل التعلم والمعارف؛ والمساعدة على حفز التحسين المستمر في كمية الموارد لأغراض التنمية المستدامة ونوعيتها وتوجيهها. وينبغي أن يكون في المتناول الأخذُ بنهج تشاركي يشمل أصحاب المصلحة المتعددين ويكون أكثر شمولية، لتقييم أثر وفعالية التعاون الإنمائي الخاص والمختلط.

جيم - رصد واستعراض التعاون الإنمائي على الصعيدين الإقليمي والعالمي

٥٤ - على الرغم من أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعتمد إلى حد كبير على التدابير المتخذة على الصعيد الوطني، فإن معظم الأهداف والغايات تتطلب أيضا متابعة تعزيز التعاون الدولي. وينبغي أن تكون عمليات المتابعة والاستعراض المنفذة على الصعيدين الإقليمي والعالمي تعزز بعضها بعضا، ويجب أن تُكمّل وتدعم عمليات الاستعراض المنفذة على الصعيدين الوطني والمحلي، وأن يكون هدفها النهائي تسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على

الفقر والجوع وتحقيق أهداف أخرى[٧٠].

٥٥ - وينبغي أن تصبّ نتائج عمليات الرصد والاستعراض المنفذة على الصعيد الوطني في عمليات الرصد والاستعراض المتبادل المنفذة على الصعيد الإقليمي وأن تستفيد منها، مما قد يوفر منابر لتحديد احتياجات البلدان المشاركة في ما يتعلق ببناء القدرات، والفرص المتاحة لتبادل المعارف والتعلم والتكنولوجيا. ويتعين أن تضطلع اللجان الإقليمية بدور هام في تيسير تبادل المعلومات والاستعراض المتبادل[٧١]. ومن أمثلة الآليات الإقليمية للرصد والاستعراض التي ذُكرت كذلك: الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار شراكة الاتحاد الأفريقي الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واتفاق كيرنس لتعزيز التنسيق الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية. وفي الدراستين الاستقصائيتين الحالية والسابقة اللتين أنجزهما منتدى التعاون الإنمائي (لعام ٢٠١٣ والفترة ٢٠١٥/٢٠١٦)، أشار ٩٥ في المائة من البلدان إلى أنها استعانت بالنتائج التي خلصت إليها آليات الرصد، سواء إقليمية أو عالمية، في استعراض اتجاهات التعاون الإنمائي.

٥٦ - ويُتوقع أن ينظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، الذي يعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في التنفيذ من منطلق شامل بوصفه المنبر المركزي للاستعراض العالمي. فهو يقيّم ما أحرزته جميع البلدان من تقدم وإنجازات وما تواجهه من تحديات، ويعمل على أن تظل خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ مناسبة وطموحة.

٥٧ - وسيستعرض منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية تنفيذَ خطة عمل أديس أبابا، وتوفيرَ وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويركز منتدى التعاون الإنمائي على الدور الرئيسي الذي يؤديه التعاون الإنمائي باعتباره قوة دافعة لتحقيق التكامل من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فعملية متابعة تمويل التنمية تسترشد بعمله، وهو يُسهم في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ويراعي المنتدى السياسي الرفيع المستوى عملَ منتدى التعاون الإنمائي عند استعراضه للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويعمل منتدى التعاون الإنمائي على تحديد أوجه القصور التي تعترض نجاح الشراكات، ويساعد على وضع وتنفيذ آليات الرصد والاستعراض، ويُقيّم مدى فعالية مختلف الأدوات. وتعطي الدراسات

(٧٠) انظر تقرير الأمين العام عن المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل (A/70/684).

(٧١) انظر الورقة التي أعدّتها اللجان الإقليمية، وعنوانها "Regional Reflections on 2030 Agenda Follow up and Review Framework"، وهي متاحة على الرابط: www.regionalcommissions.org/FUR2015.pdf.

الاستقصائية التي يُجريها منتدى التعاون الإنمائي نظرة مفصّلة عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني في ما يتعلق بنوعية التعاون الإنمائي وأثره وفعاليته.

٥٨ - أما على الصعيد العالمي، فبوسع الاستعراضات الشاملة المقبلة التي تجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية أن تستعرض أيضا الأداء على نطاق المنظومة، من حيث مدى فعالية الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

٥٩ - ينطوي التعاون الإنمائي على إمكانات هائلة بوصفه عاملا في التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهو يشمل نطاقا واسعا من العمل الدولي ويعمل بطرائق مختلفة: الموارد المالية، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتغيير السياسات، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وينبغي أن يظل تركيزه منصبا بشدة على الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الشاغل الأساسي، وهو عدم ترك أحد متخلفا عن الركب والتركيز بشكل خاص على أضعف البلدان والفئات. وبإمكان التعاون الإنمائي الفعال أن يساعد على البدء في تحقيق ما تقتضيه الأهداف من تكامل راسخ في ما بين السياسات والبرامج، بتيسير الشراكات الشاملة لعدة قطاعات وتقديم الدعم في مجال القدرات لتحقيق اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة.

٦٠ - ومن المفترض أن تواصل خطة عام ٢٠٣٠ الحفز على تغيير طريقة التفكير في أوساط جميع الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي. ويلزم اتخاذ إجراءات فردية ومشتركة للتغلب على أشكال العمل المنعزل التي تعوق زيادة اتساق وتكامل الاستجابات السياساتية، ولتكييف مؤسسات التعاون الإنمائي على جميع المستويات. وينبغي للمؤسسات العالمية أن توائم أولوياتها، واستراتيجياتها المؤسسية، ونُهُجها التنفيذية، وتمويلها، وقدراتها مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يقوم التعاون الإنمائي في سياق الأهداف بدور أكثر بروزا واستراتيجية في دعم البلدان النامية أيا كان مستوى تنميتها، مع تكثيف التركيز على تحقيق أثر إنمائي مستدام. وسيتطلب ذلك إيلاء اهتمام خاص لسد الثغرات الكبيرة في البيانات في هذا المجال لتعزيز جودة البيانات المصنفة بشأن التعاون الإنمائي وإمكانية الاطلاع عليها.

٦١ - وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية حافزا فريدا وهاما للتعاون الإنمائي، ومن ثم يجب الوفاء بالالتزامات الحالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي إيلاء مزيد من الأولوية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين استخدامها من أجل توجيهها في المقام الأول إلى أشد

الناس فقرا وإلى البلدان ذات أضعف القدرات. ويمكن أن تستهدف المساعدة الإنمائية الرسمية مجالات محددة من الاحتياجات، وأن تصل إلى أشد الناس فقرا وضعفا، وينبغي استخدامها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

٦٢ - ويمكن أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية أيضا أداة دعم هامة في مجالات مثل تعبئة الموارد المحلية؛ وتعزيز القدرات الإحصائية؛ وتعبئة جهود الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية. غير أن الأدلة على فعالية مختلف سبل استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تُرصد عن كثب، باعتبارها حافزا لتعبئة موارد أخرى. وينبغي لكيانات القطاع الخاص المشاركة في هذا الشكل من التعاون أن تنشر معلومات أكثر وأفضل عن فعالية وتأثير تعاونها والأساليب التي تستخدمها في التقييم. وينبغي أن يحشد التمويل المختلط مزيدا من تدفقات القطاع الخاص، وأن يعمل على دعم الأولويات الوطنية في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، وتعزيز أثر التنمية المستدامة.

٦٣ - ويجب دراسة المبادرات الجديدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وآلياتها المتعلقة بالمتابعة والتقييم، لاستخلاص دروس تُفيد الجهات الفاعلة الأخرى في ما يتعلق بسبل إدارة التعاون الإنمائي. وينبغي أن يتواصل بذل الجهود الهادفة إلى تحسين فهم كيفية تحقيق نتائج إنمائية مستدامة أفضل عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدعم من الأمم المتحدة. ويجب أن يقوم التعاون الإنمائي، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدور أبرز في إطلاق العنان للإمكانات الكفيلة بتحقيق التغيير الكامنة في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٦٤ - ويتطلب تحقيق تولي البلدان فعليا زمام الأمور وتحقيق الاتساق تغييرا كبيرا في عمليات وأطر التعاون في جميع البلدان. فينبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم البلدان النامية في أن تضع، على وجه الخصوص، سياسات وطنية للتعاون الإنمائي، ونهجا قائمة على برامج، وأطرا للنتائج القطرية تستند إلى أهداف التنمية المستدامة كي يتسنى تحقيق أثر إنمائي أكثر شمولا واستدامة.

٦٥ - وتتحمل حكومات جميع البلدان والحكومات المحلية والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد مسؤولية جماعية في رصد واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق التزامات التعاون الإنمائي، مع التركيز بشدة على تبادل المعارف والتعلم حتى يتسنى تحقيق نتائج إنمائية أفضل. وينبغي مواصلة تعزيز مساءلة الحكومات أمام الناس. وبالنظر إلى اتساع نطاق خطة عام ٢٠٣٠ وتعقّدها، لا بد من زيادة الموارد لكفالة القيام على الصعيدين الوطني والمحلي بأعمال محكمة لرصد واستعراض التزامات التعاون الإنمائي، ودعمها بآليات عالمية وإقليمية فعالة للمتابعة والاستعراض.